الهيئات المشرفة على الملتقى:

أعضاء اللجنة العلمية:

من داخل الجامعة :أ د/ إبراهيم ملاوي ، أ د/ساحلي مبروك، أ د/ محمد الصالح روان ، أ د/ اليازيد علي ، أ د/ التميمي محمد رضا، ، د/كمال دريد ، د/ناصري سفيان ، د/راضية بن زكري، د/سعودي باديس، د/ كاملي عائشة ، د/رايس أمينة، د/شهرزاد نوار، د/ بوقندورة عبد الحفيظ، د/بوستة جمال د/بلغيث سمية ، د/ بن مهني لحسن، د/زغبيب نور الهدى د/بونويوة سمية، د/ليراتني فاطمة،د/ محمد دحدوح،د/بوخالفة حدة، د/عمران وفاء، د/سليم بلحاج، د/لزعر وسيلة، د/ مقراني جمال، د/شملال عبد العزيز ، د/ وهاب حمزة، د/ساكري السعدي، د/ بركاني شوقي، د/قصار الليل عائشة، د/ هامل سعيدة، د/جرافي بلال، د/ شريط كوثر، د/لرقط عزيزة، د/حيدوسي إيمان ، د/ عفيف اسمهان، د/ فارح عصام ، د/ عبابسة نور الدين، د/مرامرية سناء، د/كمال بلعسل ،د/محزم عبد المالك، د/دريكش نجيم.

من جامعات الوطن: سعاد خوجة،بن تركي ليلى، سمصار محمد عبابسة محمد ،عابد سميرة ،روابح فريد، ياسن قوتال ، رؤوف بوسعدية، معمري عبد الرشيد، ميلود بن عبد العزيز، نورة بن بوعبد الله،بوزنون سعيدة،كريمة محروق،بومحراث ليندة،بشير شريف شمس الدين،مقران ريمة،نوي سعاد،يونس بدر الدي مفتاح ياسين،بوفاغس سعيدة.

أعضاء اللجنة التنظيمية:

د. مبروكي السعيد ، أ/حسيني عبدالسلام،محمد د/محمد دحدوح،أ/عايب وداد،أ/بو قطوف بهجت،د/ ايمان حيدوسي طلبة الدكتوراه :مرواني كوثر،قبايلي حسين ،فاروق بلعابد حويلي سلوى.

أعضاء اللجنة التقنية :

مزيان لمين/ بوصوف فريدة /بوخروفة صالح/ لشقر طارق /داودي العربي/رفيق صدار.

شروط المشاركة وكتابة المداخلات:

1. أن يتسم البحث بالأصالة والقيمة العلمية والمعرفية وبسلامة اللغة ودقتها.
2. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (20) صفحة و أن لا تقل عن 12 صفحة، بما في ذلك الهوامش.
3. تكتب البحوث المقدمة بخط Sakkal Majalla حجم 16 للغة العربية.و بتباعد 1.15بين الأسطر.
4. أن يشتمل البحث على ملخصين احدهما باللغة العربية ،و الثاني باللغة الانجليزية.
5. أن يتم ذكر الهوامش بطريقة الكترونية في آخر البحث، بخ ط Sakkal Majalla حجم 12.
6. تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم، و أفضل الأعمال تنشر في كتاب خاص بالملتقى ذو ترقيم دولي.

رسوم المشاركة:

طلبة الدكتوراه:1000 دج

الأساتذة و الباحثين: 3000 دج

للتواصل والاستفسار :

تكون المراسلات على البريد الالكتروني التالي:

bentahar.amina@univ-oeb.dz

تواريخ مهمة:

آخر اجل لتقديم المداخلات كاملة: **2023/04/20**

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة : **2023/05/02**

تاريخ انعقاد الملتقى: **2023/05/09-08**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق

مخبر الدراسات القانونية و السياسية

فرقة البحث prfu

اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة و مدى فعاليتها في مكافحة الجريمة.

بالشراكة مع مجلس قضاء أم البواقي

ينظمان الملتقى الوطني حول:

توجهات السياسة الجنائية في الجزائر بين متطلبات الأمن القانوني و مقتضيات العدالة الجنائية

يومي 08و09 ماي 2023

-الرئيس الشرفي للملتقى : أ.د ديبي زهير –مدير الجامعة.

- المشرف العام للملتقى: د مناع مراد

عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

المدير التنفيذي للملتقى:

أ.د ساحلي مبروك مدير مخبر الدراسات القانونية و السياسية

- **رئيسة الملتقى: د. أمنة بن طاهر**
- **رئيسة اللجنة العلمية: د. مراد مناع**
- **رئيس اللجنة التنظيمية: د سعيد مبروكي**

إشكالية الملتقى

لقد كان لتعاقب المدارس الجنائيّة ، أثر كبير في توجيه السياسة الجنائية المعاصرة نحو إعادة النظر في مناهج التجريم والجزاء و كذا في الآليات الإجرائية المتبعة في ادارة الدعاوى العمومية خاصة بالنسبة لبعض الجرائم ، إما نظرا لخصوصيتها أو على اعتبارها مصنفة ضمن الج ـرائم البسيطة ؛ و كل ذلك كان مرهون بضمان تكريس الأمن الق ـانوني بأبعاده التشريعية والقضائية.

و بدى تأثر الدول جليا ومنها الجزائر بهذا التوجه ، يظهر ذلك من خلال عزم ها على تجنيح بعض الجرائم من جهة و التخفيف من شدة العقوبات من جهة ثانية سواء باستبدالها بأخرى مختلفة في نوعها عن تلك السالبة للحرية نظرا لعجز هذه الأخيرة عن مواجهة الظاهرة الإجرامية ، أو بتوسيع سلطة القاضي التقديرية في مجال الأخذ بملف الشخصية الإجرامية ؛ فضلا عن أن ازدحام الجهات القض ـائية و كثرة القضايا المعروضة عليها اقتضى التوجه أيضا نحو تبني آليات إجرائية جديدة تيسيرا لفض الخصومات بطرق ودية و في آجال قصيرة سواء عن طريق الصلح أو الوساطة ...، حتى و إن تعلق الأمر بالمادة الجزائية .

من هذا المنطلق برزت لنا أهمية دراسة موضوع " **توجهات السياسة الجنائية المعاصرة في الجزائر بين متطلبات الأمن القانوني و مقتضيات العدالة الجنائية** ".

فقد اقتضت الضرورة أن تعيد السياسة الجنائية للدول بشكل عام و الجزائر على الخصوص ، إستراتيجيتها في مجال مكافحة الجريمة ، و ذلك بالبحث عن آليات جديدة تحقق من جهة متطلبات الأمن القانوني ومن جهة أخرى تضمن أقصى فاعلية في مواجهة تفاقم الظاهرة الإجرامية ، مع ضم ـان أقصى حماية ممكنة للحقوق و المصالح .

و الحريات وبأقل الوسائل و التكاليف و أكثرها نجاعة في تحقيق العدالة الجنائية.

في هذا الإطار تدور الإشكالية الرئيسية لموضوع الملتقى :

فما هي الإستراتيجية التي اختارتها الجزائر في سيـاستها الجنائية و ما مدى فعاليتها في تكريس متطلبات الأمن القانوني و تحقيق العدالة الجنائية ؟.

أهـداف الملتـقى

إننا نتوخى من خلال البحث في موضوع: " **توجهات السياسة الجنائية في الجزائر بين متطلبات الأمن القانوني ومقتضيات العدالة الجنائية**"، تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز أهم اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة في الجزائر في المجال الموضوعي في شقها المتعلق بسياسة الحد من التجريم أو الحد من العقاب و ما يتطلبه تحقيق الأمن القانوني في هذا الإطار
- الكشف على اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة في الجزائر في المجال الإجرائي خاصة ما تعلق منها بالإجراءات الموجزة التي يجـري السعي حثيثا إلى تكريسها في الدعاوى الجزائية ، من غير المساس بمـقتضيات العدالة الجنائية.
- عرض و تحليل نماذج بعض التشريعات التي تبنت هذه الاتجاهات و بدأت في تجسيدها عمليا و مقارنتها مع ما جاء في التشريع الجزائري في هذا الخصوص .
- تقييم سياسة المشرع الجزائري الجنائية في المج ـال الموضـوعي و الإجرائي معا و من ثم تأكيد مدى فعاليـتها في تكريس متطلبات الأمن القـانوني و تحقيق العدالة الجنـائية في أسمى صورهـا و معانيها.

محـــــاور الملتـــــقى

- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي** (تعريف السياسة الجنائية واتجاهاتها المختلفة، ضبط متطلبات الأمن القانوني بشقيه التشريعي والقضائي،تحديد مدلول العدالة الجنائية ومقتضياتها ..).

- **المحور الثاني : توجهات السياسة الجنائية المعاصرة في الجزائر على المستوى الموضوعي .**

أولا: الآليات المعاصرة للحد من التجريم.

ثانيا: الآليات المعاصرة للحد من العقاب.

- **المحور الثالث: توجهات السياسة الجنائية المعاصرة في الجزائر على المستوى الإجرائي .** (الإجراءات الموجزة و أهم تطبيقاتها في التشريع الجزائري:نظام الصلح الجنائي ،نظام التصالح،نظام الأمر الجزائي .نظام الوساطة الجنائية...).

- **المحور الرابع: مدى فعالية السياسة الجنائية المعاصرة في الجزائر في تكريس متطلبات الأمن الق ـانوني و تحقيق العدالة الجنائية.** (تقييم سياسة المشرع الجزائري الجـنائية سواء في المجال الموضوعي أو الإجرائي).